الحالة الاولى السدس سواء كانت من جهة الام اى تكون لام الام او من جهة الاب
اى تكون لام الاب سواء كانت واحدة او اكثر وذكر اعنى كونها مستغرقة للسدس
اذا كن ثنتان اى صحيحات وقد مر تعريف الجهة الصحيحة فلا نعيد وشرط ايضا
ان تكون متخاذيات يعنى متساويات فى الدرجة كالجدة التى هى ام الاب والجدة التى
ام الام او كالجدة التى هى ام ام الاب والجدة التى هى ام ام الام ونحو ذلك ووجه
الشرط الاول ظاهر اذ لو كن فاسدات لم يكن من ذوات الفروض بل تكون من ذوى
الارحام ووجه الشرط الثانى انهن اذا لم يكن متخاذيات فى الدرجة بل تكون بعضها
قربى وبعضها بعدى فحينئذ يحجب بعدهن وتكون السدس للقربى دون البعدى
كما سيأتى والحالة الثانية السقوط اى الجدات كلهن يسقطن بوجود الام والجدات
اللاتى من الاب يسقطن ايضا بوجود الاب وكذلك اى كما يسقط الابوان
بوجود الاب يسقطن بوجود الجد ايضا وقوله الا ام الاب يعنى الابوان كلاهما يسقطن
بالجد الا ام الاب وام علت فانها لا تسقط بالجد بل ترث معه لانها ليست من قبله
اى من نسبه بل من زوجته وتحقيق الكلام فى هذا المقام بان يقال الجد اما ان يكون بعيدا
عن الميت بدرجة واحدة فترث معه ابوته واحد واذا كان بعيدا بدرجتين
فترث معه ابوتان ام ابى الاب وام ام الاب فكلما ازداد بعدا بدرجة ازداد
توريث الابوة كذا ذكر هذا معنى قوله الا ام الاب وام علت اه وقوله والقربى من اى
جهة كانت يحجب البعدى اه قد عرفت من قبيل ان الجدات اذا كن متخاذيات فى الدرجة
فالحجب بين السدس ثم اذا لم يكن كذلك بان كن بعضهن قربى وبعضهن بعدى فالقربى
من اى جهة كانت يعنى سواء من جهة الام او من جهة الاب تحجب البعدى من اى
جهة

جهة كانت اى سواء كانت البعدى ايضا من جهة الام او من جهة الاب فعلم من هذا
ان اتحاد الجهة فى حجب القربى البعدى ليس بشرط ولا بشرط فى ذلك الحجب كون
القربى وارثة بل القربى تحجب البعدى سواء كانت القربى وارثة او محجوبة
كما تحجب ام الام ام ام الام وتحجب ايضا ام الاب ام ام الاب فان كلا واحدة
من ام الام وام الاب وارثة لكونها صحيحتين وكما تحجب ام ابى الام ام ام
ام الام وتحجب ايضا ام ابى الاب فان ام ابى الام محجوبة من الارث لكونها فاسدة
لا ترث مع وجود صاحب الفرض مع انها تحجب المذكورتين بقربها من الميت وبعدتا
عنه قوله واذا كانت اه ذكر فى هذا ان فيما استوت جهة القرابة بين الجدات
ثم لو لم يستو بان كون احدى الجدتين ذات قرابة واحدة كام ام الاب والاخرى
بالعكس ذات قرابتين يعنى من طرف الام ومن طرف الاب ايضا كام ام الام وهى
ايضا ام اب الاب ففى حكم هذه المسئلة اختلف فيه عند ابى يوسف يقسم السدس
بينهما انصافا باعتبار الابدان لكل واحدة منهما نصف وعند محمد يقسم السدس
بينهما اثلاثا باعتبار اجهات فجهة الجدة الاولى واحدة وجهة الجدة الثانية
اثنتان فجملة جهات تلك فيقسم السدس اثلاثا الثلث لمن فى ذات جهة واحدة والثلثان
لمن فى ذات جهتين حجة ابى يوسف ان توريث الجدات لمعنى واحد وهو قرابة
الولادة فلا ترجيح بينهن وحجة محمد ان اختلاف جهة القرابة مثل اختلاف
الاشخاص فى حكم الميراث فيترجح من له زيادة جهة وصورة المسئلة هكذا

نوضيها ان السدس عند ابى يوسف بين الجدتين لا حيز بين نصفان لكل منهما نصف
كون الابدان معتبرة عنده وعند محمد السدس بينهما اثلاثا الثلث لام ام الاب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)